

الشركة العربية للمشاريع الاستثمارية AL - ARABIYA FOR INVESTMENT PROJECTS



Assembly Decision - APCT - 23/5/2012

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية الموحل

المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/٣/٣١

عقدت الهيئة العامة العادية اجتماعها في الساعة الحادية عشرة من يوم السبت الموافق ٢٠١٢/٣/٣١ بناء على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة في مكاتب الشركة الكائنة في ماركا - طريق الحزام الدائري - مقابل مستودعات الكوكاكولا وقد حضر الاجتماع كل من : - السيد فريد أبو دوله مندوباً عن مراقب عام الشركات

السيد جمال حمودة مندوباً عن المراقبون المهنيون لتدقيق الحسابات.

أعلن مندوب مراقب الشركات بأنه تم حضور ٩ مساهمين يملكون أسهما بلغت (١٦١٧١٧٨) سهماً أصله و (٣٦٩٩٧٧٩) سهماً وكالة وهذه تشكل ما نسبته ٤٢,١% من رأسمال الشركة والبالغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ عشرة ملايين دينار / سهم وأفاد بأن هذا هو الاجتماع الثاني حيث أن الاجتماع الأول تأجل بسبب عدم اكتمال النصاب وبهذا يكون الاجتماع قانونياً وبمضى حضر . وقد حضر ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة البالغ عددهم خمسة أعضاء ، وتعتبر القرارات الصادرة عنه ملزمة لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين وفقاً لأحكام المادة (١٧٠) من قانون الشركات رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وقد ترأس الجلسة السيد خالد لطوف نائب رئيس المجلس الذي قام بالترحيب بالحضور وخص بالذكر مندوب مراقب عام الشركات ، وتم تعيين السيد حسن الخطيب كاتباً للجلسة وتعيين مراقبين هما الأستاذ وائل خلفيات والأستاذ بشير المؤمني

ثم البدء بالاجتماع حسب جدول الأعمال

- قام المدير العام بقراءة أهم قرارات اجتماع الهيئة العامة العادية السابق عن السنة المالية المنتهية ٢٠١٠/١٢/٣١ وذلك بناءً على طلب الهيئة العامة
- قام رئيس الجلسة بقراءة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١
- قام السيد جمال حمودة المراقبون المهنيون - بقراءة تقرير مدقق الحسابات عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١

قام الرئيس بفتح باب النقاش

المساهم السيد احمد حماد : هناك شركة أم وشركات تابعة وهناك المطبعة التي تعمل بخسائر فادحة لان الطباعة ليست بمجزية وكل شيء مستهلك ولا توجد إنتاجية ألا توجد فكرة لدى المجلس لدمج جميع هذه الشركات تحت مسمى واحد والاتفات إلى المشاريع الإسكانية البسيطة ذات التكلفة القليلة لا سيما وان الطلب على هذه المشاريع شديد وبميزانيات معقولة وبالتالي ألا يفكر مجلس الإدارة في إغلاق المطبعة وهل هناك دراسة حول هذا الموضوع لان الاستثمار في الطباعة يحتاج إلى الملايين والمنافسة

شديدة

الشركة العربية للمشاريع الاستثمارية AL - ARABIYA FOR INVESTMENT PROJECTS



رئيس الجلسة : - الشركات التابعة كان لها وضع قانوني ولا تستطيع أن تلغيها أو تدمجها في شركة واحدة خلال سنة أو سنتين ولا بد أيضا من سداد كافة الالتزامات المترتبة على هذه الشركات وكان عليها التزامات وقضايا كثيرة ، اليوم هناك قضايا قليلة وهي عمالية بالأساس إضافة إلى بعض القضايا الأخرى . أما بالنسبة للمطبعة فهي تخسر منذ أربع سنوات من تاريخ امتلاك الشركة الأم لها ولسنوات سابقة أيضا والمنافسة في هذا المجال شديدة وقد توصلنا إلى قرار صمني في المجلس انه إذا لم نستطيع أن نطور الشركة من الأموال الموجودة لدى سلطة العقبة ، والأموال التي قد تعود للشركة من خلال قضايا الفساد وإذا لم نستطيع أن نجدد الآلات فالأفضل أن نغلق المطبعة ، وفوق ذلك فللعاملين في الشركة التزامات كبيرة خاصة وان معظمهم قد قضى في الشركة سنوات طويلة قد تصل إلى ٢٠ عاما ، ووزارة العمل ترفض إعادة هيكلتها وهذا يربط التزامات مالية كبيرة على الشركة . ولا ننسى بأن الشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق منشأه منذ ما يزيد عن أربعين سنة ولها حصتها وسمعتها في السوق .

أما من حيث الاستثمار في المشاريع الاسكانية فهذا الأمر مطروح في جدول أعمال مجلس الادارة وسنعمل على تفعيل البدء بتنفيذ مشروع تلال الحمر او مشاريع اسكانية اخرى بعد ان يتم توفير السيولة النقدية لدى الشركة والتحقق من الجدوى الاقتصادية .

المساهم احمد حماد : أرى عمل دراسة عن جدوى الاستمرار وعن جدوى (التوقف) وإذا كنا سنخسر كل سنة ٧٠٠٠٠٠ دينار فالأفضل إغلاق المطبعة وأنا لا اقبل كمساهم أن أظل أتحمّل خسارة والتطوير يحتاج إلى ملايين والمكان غير مؤهل للتطوير .

رئيس الجلسة : - الخسائر ليست بالحجم المطروح والخسائر السابقة ارتفعت نتيجة قضايا عمالية وجمركية واغلب هذه القضايا قد انتهت والالتزامات انخفضت .

المساهم احمد حماد : - لقد دفعت الشركة (٤٥٤٥٠٠) دينار وقامت السلطة بمصادرة الكفالة فلماذا لا تدفع السلطة ثمن الأرض مقابل مصادرة الكفالة .

السيد رئيس الجلسة :- هناك اتفاقية بين الشركة العربية وسلطة العقبة تشترط وجود كفالة وقدمت الشركة كفالة بمبلغ (١٦٦٢٥٠٠) دينار ولم تسدد الشركة كامل ثمن الأرض وهو ٦,٦٥٠,٠٠٠ دينار وعندما جاء مجلس الإدارة عام ٢٠٠٨ وجدنا أن هذا المشروع من الخيال لأنه لا يمكن تنفيذه فدخلنا في مفاوضات مع سلطة العقبة لكي نحول المشروع من منطقة إلى أخرى .

ولكن السلطة لم تكن متعاونة وقد صادرت السلطة الكفالة لنا ولشركات أخرى .

السيد جمال خطاب : - ردا على السيد احمد حماد الأمر مشروح في البيانات المالية والإيضاح رقم ٨ يوضح هذا الأمر والكلام الذي قلته مجرد استنتاجات وليست حقائق .

المحامي بشير المؤمني : أنا احضر الجلسة بصفتي موكلا بمتابعة قضية سلطة العقبة بموجب اتفاقية موقعة مع إدارة الشركة ولا توجد لي إي (صفة) أخرى فمبلغ الكفالة (١٦٦٢٥٠٠) دينار يعتبر بموجب قرار

الشركة العربية للمشاريع الاستثمارية AL - ARABIYA FOR INVESTMENT PROJECTS



السلطة من قبل الأموال العامة وسواء (ارتضينا) أم لا وسواء لتجانيا للقضاء أم لا فهي من الأموال العامة ولن نتمكن من استردادها .

والأرض لم تسجل باسم الشركة إلا بعد تحقيق شرطين:-

الأول:- - تسديد كامل ثمن الأرض - **والثاني:-** الانتهاء من إقامة المشروع وتشغيله تشغيلاً مبدئياً وهذا الشرطان لم يتحققا وبالتالي فرضت الاتفاقية شروطاً مخجفة ، بحق الشركة منها مصادرة الكفالة وفسخ الاتفاقية وتعويض السلطة عن كل عطل وضرر يلحق بها نتيجة التأخر في تنفيذ المشروع بما لا يقل عن ٩ % سنوياً من ثمن الأرض ولكننا تجاوزنا أغلب هذه الشروط ووصلنا إلى تفاهات مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية باسترجاع كامل المبلغ المدفوع من ثمن الأرض وهو (٤,٤٥٤,٥٠٠) دينار والضغط ألان يصب على مقدار الدفعة الأولى وقيمة القسط الشهري لان الاتفاقية لا تنص على آلية الاسترجاع والدفع. لقد وصلنا إلى مرحلة جنبنا الشركة خسائر فادحة بسبب حسن التعامل مع السلطة والضغط القانوني الذي عرضناها له .

المساهم احمد حماد :- لماذا لم يتم تنفيذ الموافقة المبدئية التي تم التوصل إليها مع سلطة العقبة وتتضمن دفع مليون والباقي على عشرة أشهر كما أوضحتم .

المحامي بشير المومني :- حتى الآن لم يتم التوقيع على اتفاقية مكتوبة كما أن نظام الاجتماعات في السلطة لا يكون خاضعاً للمخاض المكتوبة حتى لا يلتزموا بشيء مع الشركات وان التنازل عن الكفالة مطروح ألان على الهيئة العامة للموافقة عليه .

مندوب مراقب الشركات :- أرى أن يقوم المحامي بشير المومني بمراسلات دورية مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بتطورات قضية المبالغ المالية لدى سلطة العقبة

السيد رئيس الجلسة :- نحن أدرجنا موضوع التنازل عن الكفالة في اجتماع الهيئة العامة العادية مع انه لا داعي لإدراجه في جدول الأعمال ، ولكننا وضعناه لتجنب أي أقوال قد تدور حوله من المساهمين .

المحامي بشير المومني :- نحن سنحصل على إبراء ذمة من سلطة منطقة العقبة الاقتصادية ونحن الوحيدون الذين يحصلون عليها، نحن سنحاول استرداد المبلغ من سلطة منطقة العقبة الاقتصادية خلال سنة أو سنة ونصف وهذا كل ما اعمل عليه والمبلغ ثابت لحساب الشركة.

وفي الختام اتخذت الهيئة القرارات التالية :-

١- تمت المصادقة على الميزانية بالإجماع وإبراء ذمة مجلس الإدارة في حدود أحكام قانون الشركات

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١.

٢- تمت الموافقة بالإجماع على تنازل الشركة عن حقها بالمطالبة في الكفالة المصادرة من سلطة

العقبة الاقتصادية وقيمتها (١٦٦٢٥٠٠) دينار.

الشركة العربية للمشاريع الاستثمارية AL - ARABIYA FOR INVESTMENT PROJECTS

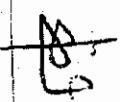


٣- الموافقة بالتركية على تعيين السيد جمال حمودة رقم أجازة ٤٧٨- المراقبون المهنيون - لتدقيق حسابات الشركة للعام ٢٠١٢ ويترك لمجلس الإدارة تحديد أتعابهم

وقد طلب السيد مندوب مراقب الشركات أن يوجه مجلس الاداره كتاباً خطياً إلى مراقب عام الشركات عن الخطة المستقبلية والية معالجة الخسائر البالغة ٤٨% من رأسمال الشركة وقد أوضح السيد المدير العام للشركة بأن أغلب هذه الخسائر لم تتحقق كنتائج تشغيله ولكنها تحققت كما جاءت في قرار الاتهام والموافقة الصادرة من هيئة مكافحة الفساد المؤرخ في ٢٠١١ / ١١ / ٣٠ .

انتهى الاجتماع وافعل المحضر

كاتب الجلسة :- 

رئيس الجلسة :- 

مندوب مراقب عام الشركات :- 

ت. م